

«البيان» تفتح الملف بجرأة رسالة الموسس التوطين.. غياب قاعدة البيانات

سياسة التوطين واجب وطني

■ مطالبات بتضافر الجهود الحكومية والخاصة لتسريع التوطين

■ «المسح السنوي الشامل للتوطين» يعزز خطط الإمارات التنموية

■ «دبي للإحصاء»: دراسة مقترح لإنشاء منصة للباحثين عن عمل توفر أرقاماً حقيقية وتمنع تكرار المعلومات

■ «الاتحادية للتنافسية» مظلة شاملة لوضع خطط استراتيجية ناجحة



خطوات للتقدم في إنجاز التوطين:

10

1. إنشاء منصة للباحثين عن عمل لوضع كل بياناتهم ومعلوماتهم
2. ربط إلكتروني بين المراكز والجهات الإحصائية في الإمارات
3. مقارنة الأرقام القديمة والحديثة لقياس القضاء على البطالة
4. توفير معلومات أساسية عن حجم القوى العاملة
5. وضع الخطط الخاصة بسوق العمل والقوى العاملة المواطنة
6. تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي و«الخاص»
7. سن قوانين وتشريعات تدعم التوجهات الوطنية في التوطين
8. تعريف مؤسسات التعليم العالي باحتياجات الجهات الاتحادية من التخصصات
9. غرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس وتعزيز الثقيف المجتمعي
10. اتخاذ قرارات جريئة من مختلف القطاعات لمواكبة طموحات الدولة

■ متابعة: مرفت عبد الحميد وأحمد يحيى وعصام الدين عوض

أكد مسؤولون ومختصون في الإحصاء وأكاديميون أن غياب قاعدة بيانات دقيقة للتوطين يعد هدراً لجهود التوطين، لافتين إلى أن «المسح السنوي الشامل للتوطين» خطوة مهمة على طريق تفعيل التوطين، في مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات. وأشاروا إلى أن قاعدة بيانات دقيقة ضرورة وطنية لتسريع الخطط التنموية الشاملة وإرساء تقدم الدولة.

وكشف عارف عبيد المهيري المدير التنفيذي لمركز دبي للإحصاء، لـ«البيان»، عن دراسة مقترح لإطلاق منصة للباحثين عن عمل يمكنهم التقدم خلالها ووضع كل بياناتهم ومعلوماتهم، وذلك لإيجاد إحصاءات دقيقة عن أعدادهم والمجالات التي يرغبون في العمل بها، مبيّناً أن هذه المنصة سيكون من شأنها وضع بوصلة حقيقية لأرقام الباحثين عن عمل، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية لعدد الوظائف التي مطلوب توفيرها ونوعيتها وأهميتها.

تعاون وتنسيق

وذكر أن جميع الجهات الإحصائية في الدولة يوجد بينها تعاون كبير ووثيق للاستفادة من الأرقام والإحصاءات التي تتوفر لديها، وأن هذا التعاون يتم بشكل دوري ربع ونصف سنوي، وذلك للاستفادة من تعديل وتطوير الأرقام والإحصاءات المتاحة بشكل فوري، مبيّناً في هذا الاتجاه أن هناك لجنة للتنسيق الإحصائي بين جميع هذه الجهات في الدولة كل 3 شهور، وأن عملها بدأ منذ العام 2006، وهذا ما يعكس الرؤية التي تعمل وفقها جميع هذه الجهات من تعاون ووثيق بهدف رسم سياسات وخطط استراتيجية صحيحة لكل مشروعات وخطط الدولة، فضلاً عن أن هناك ربطاً إلكترونياً بين المراكز والجهات الإحصائية في الإمارات وأنظمة متطورة في عملها تساعد كثيراً في استقاء الأرقام والإحصاءات وتصنيفها وفق الحاجات والمتغيرات التي تحدث على مستوى القطاعات كافة.

قوى عاملة

وأكد أنه فيما يخص أرقام التوطين فإنهم يعملون بانتظام وبشكل حثيث على إجراء مسح شامل للقوى العاملة في دبي، للوقوف على التطورات الحاصلة فيما يخص أعداد الوظائف المتاحة وأعداد الباحثين عن العمل، فضلاً عن مقارنة الأرقام القديمة والحديثة وإجراء التصنيفات اللازمة لها، للوقوف على مدى تقدم وتطور الخطط الموضوعة للقضاء على البطالة ومواجهتها بشكل مستمر، مشيراً إلى أن أهمية المسح تكمن في توفير معلومات أساسية عن حجم القوى العاملة وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لتمكين متخذي القرار من التخطيط لتطوير الموارد البشرية والتعرف على حجم القوى العاملة المتاحة خلال فترة زمنية محددة ومدى ملاءمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، والحصول على بيانات مفصلة عن الخصائص المختلفة للسكان والقوى البشرية بصورة عامة والسكان النشطين اقتصادياً والخصائص المتعلقة بهم بصورة خاصة، حيث تمكن البيانات من رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج الخاصة بسوق العمل والقوى العاملة الإماراتية وغير الإماراتية في إمارة دبي.



■ عارف المهيري

خطوة مهمة

وأضاف أن هذه الخطوة مهمة جداً، كونها تمنع تزاوج وتكرار معلومات المتقدمين للوظائف في كل الجهات، خاصة أن معظمهم يقدم بياناته في أكثر من جهة سواء كانت حكومية أم شبه حكومية أم خاصة، ومن هنا تنتج الأرقام الكبيرة التي يتم الإعلان عنها من العاطلين، وهي في الحقيقة أرقام غير دقيقة لا تعبر بشكل صحيح عن الواقع، مؤكداً أنه مع انطلاق هذه المنصة سيتم تجاوز هذه السلبيات، وسيتم رصد حقيقي للأرقام الفعلية للباحثين عن عمل، تجنباً لتكرار بيانات نفس الشخص أكثر من مرة.

وبين أن هذه المنصة تماثل التي تم إطلاقها في الشارقة من خلال دائرة الموارد البشرية وتعمل على توفير إحصاءات ومؤشرات التوظيف بشكل دائم، فضلاً عن العديد من الخدمات الموجهة للمواطنين الباحثين عن عمل من مختلف التخصصات والمؤهلات الدراسية، من بينها استقبال طلبات الباحثين عن عمل عبر خدمة التسجيل الفوري في خدمة التوظيف الإلكتروني، موضحاً أن هذه الخطوة تكمن أهميتها في أنها تستقطب الشباب الباحث عن وظيفة، وبناءً عليه يتم توفير قاعدة بيانات كبيرة وحقيقية تعكس أعدادهم دون تكرار، وتعمل على توفير وظائف لهم من خلال هذه المنصة، لافتاً إلى أن هذه الخطوة توفر المجهود وتضع بوصلة حقيقية للخطط الحكومية والسياسات المستقبلية لأي جهة.



■ حميد الشامي

مظلة

وأكد أهمية وجود مظلة إحصائية بالإمارات، والتي تقوم بدورها وتمثلها الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء التي تعمل على تعزيز مسيرة العمل الإحصائي، لتحقيق تنافسية الدولة عالمياً، فضلاً عن أنها تعمل على

الشارقة - البيان

أنهت دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية الشارقة المسح الخاص بالباحثين عن عمل، المسجلين في دائرة الموارد البشرية من مواطني الإمارة، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة. ويهدف المسح إلى دعم جهود حاكم الشارقة الرامية إلى توفير فرص العمل لمواطني الإمارة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك من خلال البيانات المحدثة عن الباحثين عن العمل وظروفهم المعيشية.

حرص

وأكد الشيخ محمد بن حميد بن محمد القاسمي رئيس دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية، حرص الدائرة على إنجاز



■ محمد القاسمي

استبيان مسح الباحثين عن عمل بالسرعة المطلوبة ووفق الآليات العلمية والأساليب الحديثة في جمع البيانات، استجابة

لتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وذلك لتزويد الجهات المعنية بالبيانات اللازمة، مشيراً إلى أهمية هذا المشروع في تذليل العقبات أمام مواطني الإمارة الشباب الباحثين عن عمل، والاستفادة من طاقاتهم في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص وتحقيق التكامل بينهما وصولاً إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للإمارة. وأوضح رئيس دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية أن مركز الاتصال التابع للدائرة، يعمل على تدقيق البيانات واستيفاء كامل المعلومات مع أصحاب العلاقة، على أن فرصة هذا العمل خلال أسبوع من تاريخ انتهاء عملية المسح، كما يسعى مركز الاتصال إلى الوصول إلى الأفراد الذين لم يقوموا بتعبئة الاستبيان بشكل ذاتي، وذلك لأي سبب من الأسباب التي منعت الباحث عن عمل من الاستجابة الذاتية أو لأي سبب تقني منع وصول الرسالة النصية لهم، وذلك لضمان شمول هذا المسح لكل الباحثين عن عمل.

محاور

وأشار إلى أن الاستبيان تضمن محاور عدة: منها التعرف على معيل الباحث عن العمل، ومصدر دخله، وعدد الأفراد الذين يعيلهم، وإضافة إلى معرفة مدى حصول الباحث على فرصة عمل ومدى قبوله أو رفضه لها، كما

أتاح الاستبيان الحصول على معلومات عن الحالة الراهنة للمسجل في دائرة الموارد البشرية، وفيما إذا كان يعمل أو يبحث عن فرصة عمل أفضل أو لم يسبق له العمل. وتمن الشيخ محمد القاسمي المستهدف السريعة والفورية من الجمهور المستهدف لتوجيهات حاكم الشارقة وتفاعلهم الإيجابي مع فريق عمل الدائرة، ما يشكل تلاحم المجتمع مع قيادته ومؤسساته، حيث بلغ عدد الاستبيانات المكتملة خلال أول يوم من إطلاق الاستبيان 10844 استبياناً ما يمثل 84% من إجمالي عدد الباحثين عن عمل المسجلين في دائرة الموارد البشرية حسب النتائج الأولية للمسح، وهو ما يعكس وعي أفراد مجتمع الإمارة بأهمية الدراسات.

12.8 ألف استبيان لمواطنين باحثين عن عمل أنجزتها إحصاء الشارقة

سم الجديد (5)

هدر للجهود

مبيناً أنه لا بد من أن يكون هناك تعاون تام بين القطاعين الحكومي والمحلي وبين القطاع الخاص لتعزيز سياسة التوظيف على أرض الواقع، ولا بد من وجود جهة مركزية لاستقاء كل المعلومات الإحصائية منها، الأمر الذي يسهل من عملية التوظيف من خلال الإحصاءات الدقيقة، كما أنه لأجل تحقيق تلك الغاية لا بد من التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص المحلي، لخلق المزيد من فرص العمل لمواطني الدولة، إضافة إلى التعاون مع مختلف الجهات المعنية لتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص لصالح المواطنين من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات وسن عدد من القوانين والتشريعات التي تدعم ذلك التوجه بما ينسجم مع المبادرات الوطنية وعملية التوظيف.

قاعدة بيانات

وأضاف أن إدارة التنافسية والإحصاء تعمل جاهدة على توفير قاعدة بيانات تسهل من وضع الخطط التنموية الشاملة، ليس فقط في عملية توظيف المواطنين، بل في كل المرافق، مؤكداً أهمية الإحصاء لأنه يسלט الضوء على المعلومات الإحصائية في كل المجالات التي تعاني نقصاً في الموارد، وفي ذات الوقت توفر الوسائل متابعة التقدم وتقييم الآثار المترتبة على السياسات التنموية المختلفة، مبيناً أن المعلومات الإحصائية الدقيقة سوف تتيح للاستخدام من قبل الباحثين والدارسين وصناع القرار، والتي تغطي التصنيف المهني والنشاط الاقتصادي للأفراد المشتغلين، وكذلك الحالة العملية لهم والتعرف على أهم الأساليب والطرق التي يتبعها المتعطل بهدف الحصول على فرصة عمل أو وظيفة، إضافة لقياس معدلات البطالة، والتي تعد من المؤشرات المهمة التي تعكس قوة ومثانة سوق العمل.

شريك أساسي

وقال الشامسي: إن القطاع الخاص يعد شريكاً أساسياً في عملية التنمية الوطنية بمختلف أبعادها ومجالاتها، وعليه فإن عملية توظيف المواطنين فيه تعد هدفاً استراتيجياً وجزءاً من منظومة السلامة الاقتصادية بعيدة المدى، ونهجاً يضمن التقدم الذي حققته الدولة في السنوات الماضية.

واجب وطني

من جانبها، أكدت الدكتورة نهلة القاسمي عميد شؤون الطلبة بجامعة عجمان، أن سياسة التوظيف تعد واجباً وطنياً، خصوصاً أن هناك الكثير من الكوادر الوطنية ذات التأهيل العالي، إضافة إلى أن الكثير من الخريجين والخريجات المميزين لا يجدون وظائف شاغرة، كما أنه لا بد من ضرورة اعتماد خطة توظيف بنسب ومستهدفات واضحة لكل جهة اتحادية، وكذلك القطاع الخاص، مرتبطة بالخطة الرئيسية للهيئة الاتحادية للموارد البشرية، لافتة إلى أنه لا بد من تعريف مؤسسات التعليم العالي بالدولة على احتياجات الجهات الاتحادية من التخصصات الفنية المطلوبة وربطها بمخرجات التعليم وتكييف بعض التشريعات الخاصة بالتعيين في الوظائف، بحيث تكون أكثر مرونة للاستقطاب، مثل المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة للمتقدمين.

مسح شامل

وأضافت أنه لا بد من مسح شامل وإحصاء يسهم في توفير البيانات اللازمة لأغراض البحث والتحليل الإحصائي، والتي تدعم تمثلي التفرار على مختلف المستويات، كما أن المسح سوف يوفر بيانات حديثة ودقيقة وذات جودة عالية تسهم في عملية توظيف المواطنين بصورة كبيرة ودقيقة، كما أنه لا بد من وجود تعاون بين وزارة الموارد البشرية والتوظيف ومراكز الإحصاء المحلية على مستوى الدولة للحصول على بيانات واضحة ومفصلة.

بنية متكاملة

وقالت القاسمي: إن تنفيذ المسوح الإحصائية المتخصصة بشكل دوري يتوافق مع توجهات القيادة الرشيدة بتطوير بنية متكاملة للنظام الإحصائي الوطني والعمل وفق معايير ومنهجيات إحصائية دولية، ويعتبر مجال إحصاءات سوق العمل جزءاً مهماً من منظومة العمل الإحصائي في الدولة، لذا من الضروري تضافر الجهود في كل من الجهات

الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة بعضها البعض نحو التقدم والإبداع في جميع المجالات وفق أسس علمية تدفع بعجلة التنمية والتطوير نحو الأفضل، مبينة أن اعتماد المؤشرات التنموية على معلومات إحصائية صادرة عن نظام إحصائي وطني قوي يعد عنصراً أساسياً لقياس مدى إمكانية وصول الدولة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بها، مبينة أن الإمارات قطعت أشواطاً كبيرة في مجال التقدم والرقي والازدهار.

عجلة التطوير

من جانبه، أكد الدكتور منصور العور رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية، أن قضية التوظيف تحتاج إلى إعادة هندسة كاملة، كونها تعد من القضايا شديدة الأهمية، كما أنها تمثل أولوية مهمة للقيادة التي تواصل دورها باستمرار في إطلاق إمكانيات أبنائها ليقودوا عجلة التطوير الاقتصادي، من خلال تشجيع المشاريع وخرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس، وتخرّيج أجيال مؤهلة تتمتع بروح الإبداع والمسؤولية والطموح. وأوضح الدكتور العور أن التوعية والتثقيف المجتمعي يعدان من أهم الخسوات اللازمة لإعادة هندسة التخطيط لعملية التوظيف، وتبدأ من مرحلة المدارس ثم من الجامعات، مشيراً إلى أن وجود مسح سنوي شامل للتوظيف يعد في غاية الأهمية ويدعم القضية التي تحتاج إلى رؤية جديدة كلياً بعدما أثبتت الاستراتيجيات السابقة عدم جدواها أو فاعليتها.

وأكد أن دولة الإمارات تزخر بالعقول والعناصر الوطنية والرائدة والتميزية، غير أنها تحتاج إلى توجيه وإدارة بشكل جيد حتى نستفيد منها على الوجه الأكمل، من خلال استحداث أسلوب جديد للعمل على إعادة هندسة مسألة التوظيف من خلال التفكير خارج الصندوق وفتح باب التوظيف للخريجين الجدد في القطاع العام ليصلوا على التدريب الذي يؤهلهم للعمل في القطاع الخاص بعد 5 سنوات على الأكثر، على أن يتم توظيف كبار موظفي الحكومة في القطاع الخاص، كونهم يتمتعون بخبرات كافية لإدارة هذا القطاع والتأثير فيه.

كما أشار إلى أن قطاعات الدولة تستطيع استيعاب أعداد المواطنين الراغبين في الحصول على عمل، غير أنه يجب اتخاذ قرارات جريئة تواكب طموحات الدولة في هذه المسألة، لا سيما توظيف القطاع الخاص الذي تستحوذ عليه نسبة كبيرة من غير المواطنين، وذلك من أجل التأثير فيه وقيادة جزء مهم من اقتصاد الدولة. وقال الدكتور العور إنه يجب تأهيل طلبة المدارس والجامعات على أن يصبحوا رواد أعمال في المستقبل، مؤكداً أن جامعة حمدان الذكية تتخذ هذا الهدف شعاراً لها منذ نشأتها، وهو أن تخرج طلبة رواد أعمال لا ينتظرون في طابور الوظائف، من أجل أن يصبحوا قادة للقطاع الخاص ومن ثم يكونون قادرين على اتخاذ القرارات الجريئة التي تخدم وتدعم قضايا وطنهم وتسهم في تعزيز التوظيف الوطني.

خطوة مباركة

من جهته، بين الدكتور عيسى البستكي رئيس جامعة دبي، أن المسح السنوي الشامل يعتبر خطوة مباركة على طريق تعزيز التوظيف بالدولة ويسهم في مراقبة هذا المؤشر والتأكد من سيره في الطريق الصحيح من خلال الرقابة السنوية على المؤسسات، لا سيما مؤسسات القطاع الخاص. وأشار إلى أن المسح الشامل سيسهم في إلغاء ظاهرة تعيين المواطنين على وظائف وهمية في القطاع الخاص، كما أنه يساعد في تطوير مهاراتهم وقدراتهم، مشيراً إلى أن المواطن من حقه أن يحصل على فرص عمل متكافئة في بلده، كما أنه يجب أن يقود هذا الجزء المهم من اقتصاد وطنه عوضاً عن قيادتها من قبل كفاءات غير إماراتية من أجل تعزيز الأمن العام بالدولة. وأشار إلى أننا في حاجة إلى مواطنين مؤهلين لتعيينهم في وظائف بعينها، للإسهام في تنمية موارد الدولة وتعزيز أمنها، وذلك من خلال تعيين المواطنين في الوظائف الملائمة لتخصصاتهم.

الإمارات تطلق البرنامج الوطني لقادة المستقبل في الطيران المدني



■ سلطان المنصوري وعهود الرومي وسيف السويدي خلال إطلاق المبادرة أمس في دبي | تصوير: زافير ويلسون

واغتنام الفرص ومواجهة التحديات، وما نراه اليوم من النماذج الشبابية في الدولة هو جدير بالاحتفاء والافتخار، فهم أصبحوا مثلاً ريادياً يحتذى في مختلف المجالات.

وأضاف «تسعى الهيئة إلى تنفيذ استراتيجية الدولة وخطتها في تمكين الشباب وتوظيف قدراتهم ومهاراتهم في خدمة الوطن، وتقديم الدعم واستقطاب المواهب وتمييزها، والعمل معها برؤية مستقبلية واعدة لمواجهة جميع التحديات وتحقيق الإنجازات والارتقاء بقطاع الطيران على الصعيدين المحلي والعالمي».

وأكد أن البرنامج الوطني لقادة المستقبل في الطيران المدني يأتي في إطار توظيف ورفع مساهمة قطاع الطيران في اقتصاد الدولة إلى نحو 25٪ خلال السنوات المقبلة باعتباره أحد الأعمدة الرئيسة للتنوع الاقتصادي، مشيراً إلى أن البرنامج يمتاز بأنه مخصص لقطاع الطيران وتم في المرحلة الأولى اختيار 18 متدرباً مواطناً ومواطنة سيتلقون المزيد من التدريب، وسيتم إرسالهم قريباً إلى المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو»، وسيتمنى لهم حضور اجتماعات الجمعية العمومية وغيرها الورش الفنية.

جائزة الطيران

أكد سيف السويدي مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني، أن الإعلان عن أسماء الجهات الفائزة بجائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للطيران، التي تصل قيمتها إلى 3,67 ملايين درهم سيتم نهاية الشهر الجاري على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للطيران المدني. وتبرز الجائزة التي تقام كل ثلاث سنوات التزام دولة الإمارات بترقية قطاع الطيران، ودعم مبادرة «عدم ترك الدول خلف الركب»، التي أطلقتها منظمة الطيران المدني الدولية «إيكاو».

سلطان المنصوري:

الإمارات سباقة في تمكين الشباب وإعداد الكوادر الحكومية

سيف السويدي:

اختيار 18 متدرباً لحضور اجتماعات منظمة «إيكاو» الدولية

بالتعاون بين برنامج قيادات حكومة الإمارات في مكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل والهيئة العامة للطيران المدني، إلى تطوير قدرات وكفاءات قيادات السفين الأول والثاني في قطاع الطيران المدني في الدولة ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، وتعزيز مستويات كفاءتهم وبناء قدراتهم، وتأمين التدرج الوظيفي لهم لشغل مناصب قيادية مستقبلاً في هذا المجال الحيوي، وتأهيلهم للمشاركة وتمثيل دولة الإمارات في مختلف الفعاليات الدولية وفي اللجان الفنية الوطنية والدولية.

نماذج شبابية

وقال سيف محمد السويدي، إن شباب الإمارات هم الدافع والمحرك للنهضة والتنمية في الدولة وأحد أهم الثروات التي تحرس الحكومة والقيادة الرشيدة على الاستثمار فيها، وأصبح بمقدور الشباب الإماراتي اليوم تخطي الصعاب

دبي - لؤي عبد الله

أطلقت حكومة دولة الإمارات «البرنامج الوطني لقادة المستقبل في الطيران المدني»، بهدف تطوير الكفاءات الوطنية من فئة الشباب وتأهيلهم ليكونوا قادة مستقبليين في هذا القطاع الحيوي. وجاء إطلاق البرنامج خلال مؤتمر صحفي عقد أمس في مقر وزارة الامتستحيل بدبي، بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، ومعالي عهود بنت خلفان الرومي، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، وسيف محمد السويدي، مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني.

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري: «إن إطلاق البرنامج الوطني لقادة المستقبل في الطيران المدني، يأتي ترجمة لتوجهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، في إعطاء الشباب الثقة وإتاحة الفرصة أمامهم لقيادة مستقبل الإمارات في مختلف القطاعات الحيوية». مشيراً إلى أن الإمارات سباقة في تمكين فئة الشباب وإعداد كوادر حكومية وطنية متقدمة تقود قطاع الطيران المدني بأدوات معرفية مكتسبة من التجارب التدريبية المتكاملة.

وأضاف: «نحن اليوم في إطار تطوير وبناء جيل واعد من القادة الشباب في مجال الطيران، لتوفير طاقات شبابية متمكنة في كافة المجالات الفنية والإدارية والتخصصية بقطاع الطيران المدني، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات المحلية والدولية».

الصفان الأول والثاني

ويهدف البرنامج الوطني لقادة المستقبل في الطيران المدني الذي تم تطويره

«ماجد الفطيم»: القطاع الخاص بحاجة إلى نهج استباقي لتعزيز التوظيف



■ نجاح برامج ومبادرات استراتيجية الشركة للتوظيف | البيان

ولفتت الشركة إلى أن العالم يشهد حالياً نقلة نوعية في الطرق التي يتم من خلالها تقييم المواهب في سوق العمل، وقالت إنه لا يمكن لشركات القطاع الخاص الاعتماد على مجرد توفير الفرصة الوظيفية فصعب، بل يتوجب عليها إيجاد الفرص التي تبرز أفضل ما في تلك المواهب، وأن يكون لها هدف واضح، ومن خلال مبادرة حكومة دولة الإمارات الخاصة بالتوظيف «رؤية 2021»، فقد شهدت الشركة النمو بشكل متواصل.

وأضافت الشركة: «نحن حريصون على مواصلة جهود التوظيف كإحدى الركائز الأساسية ضمن أجندة الكوادر البشرية لدينا، انطلاقاً من التزامنا بتوفير فرص وظيفية مجدية وقابلة للنمو في المجتمعات التي نعمل فيها». وقامت «ماجد الفطيم» بتصميم برنامج «طموحي» لتطوير كوادر مواطنة عالية الكفاءة قادرة على تيوؤ المناصب القيادية بالشركة مستقبلاً، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات الاحترافية المطلوبة لبناء وتنمية مسارات مهنية راسخة لهم. ويقدم البرنامج للمرشحين الناجحين فرصة اكتساب خبرات في مجموعة من مجالات العمل لدى العديد من الشركات التابعة لـ «ماجد الفطيم»، وذلك لمساعدتهم على تحديد المهارات والقدرات المناسبة لهم، وفقاً لقدراتهم وميولهم، كما يتيح لهم البرنامج فرصة المشاركة في مبادرات التدريب والتطوير.

وعلى امتداد الشركات التابعة لها». وأكدت «ماجد الفطيم» أن استراتيجيتها الخاصة بالتوظيف قد أثبتت نجاحها، حيث تم تنفيذها خلال العديد من البرامج والمبادرات. وتهدف من خلال ذلك إلى ترسيخ مكانتها كإحدى الشركات التي تتيح فرص العمل لأفضل الكفاءات ودعمهم لتعزيز فرص بناء مساراتهم المهنية على المدى الطويل، وفي ذات الوقت دعم المسيرة لتحقيق النمو بشكل متواصل.

وأضافت الشركة: «نحن حريصون على مواصلة جهود التوظيف كإحدى الركائز الأساسية ضمن أجندة الكوادر البشرية لدينا، انطلاقاً من التزامنا بتوفير فرص وظيفية مجدية وقابلة للنمو في المجتمعات التي نعمل فيها». وقامت «ماجد الفطيم» بتصميم برنامج «طموحي» لتطوير كوادر مواطنة عالية الكفاءة قادرة على تيوؤ المناصب القيادية بالشركة مستقبلاً، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات الاحترافية المطلوبة لبناء وتنمية مسارات مهنية راسخة لهم. ويقدم البرنامج للمرشحين الناجحين فرصة اكتساب خبرات في مجموعة من مجالات العمل لدى العديد من الشركات التابعة لـ «ماجد الفطيم»، وذلك لمساعدتهم على تحديد المهارات والقدرات المناسبة لهم، وفقاً لقدراتهم وميولهم، كما يتيح لهم البرنامج فرصة المشاركة في مبادرات التدريب والتطوير.

دبي - بشار باغ

أكدت شركة «ماجد الفطيم» أن رؤية دولة الإمارات الخاصة بتنوع اقتصادها ترتبط بشكل وثيق بجهود التوظيف بالقطاع الخاص، والذي يتيح للكوادر المواطنة الفرصة لتطوير مهاراتهم المهنية وصقل قدراتهم لتيوؤ مناصب قيادية على امتداد طيف من الصناعات المتنوعة، ومن هذا المنطلق، أفادت الشركة بأنه يتعين على القطاع الخاص أن يتبع نهجاً استباقياً في تعزيز فرص العمل للإماراتيين، من خلال تطبيق العديد من المبادرات والبرامج لضمان حصولهم على فرصة وظيفية في القطاع الخاص عند توفرها.

وأضافت الشركة: «تبدى الكوادر الإماراتية الشابة اهتماماً متزايداً بالوظائف التي توفرها على صعيد البيانات وتحليلاتها، وهذا الاهتمام ينسجم مع رؤية «ماجد الفطيم» للمستقبل، حيث قمنا أخيراً بإطلاق «A2»، الذي يعد مركزاً يحرص خبراء التقنيات والبيانات لدينا، حيث يتيح لهم فرص الابتكار والاستكشاف، إضافة إلى التزامنا المستمر بالتدريب والتطوير لموظفينا الحاليين. وأبرز مثال على ذلك هو إنشاء «معهد ماجد الفطيم لإعداد القادة» لتقديم دورات تدريب وتطوير مكثفة وتفاعلية لموظفينا، وذلك في إطار حرصنا على غرس ثقافة الاستدامة لدى المسؤولين في «ماجد الفطيم»

قضية وطنية وعمل مشترك

متابعة - عائشة الكعبي



حصّة اليماحي

الذي من خلاله تُسن قوانين اقتصادية تمكن من دخول المواطن سوق العمل سواء بتخصيص حد أدنى للتوظيف أو

تمكين المواطن من دخول القطاع الخاص ليس كونه موظفاً فقط، ولكن كونه مستثمراً في الشركات الصغيرة والنشأة وكونه صاحب عمل، ولصياغة وتشريعات تضمن للمواطن المنافسة في إنشاء شركات وتدعم الشركات الناشئة. وأشارت إلى ضرورة الربط الإلكتروني بين الوظائف المتاحة في السوق، حال توفرها من خلال جهات التوظيف وإعطاء الأولوية لمقابلة المواطنين الباحثين عن العمل قبل شغل الوظيفة من قبل غير المواطن هو إجراء يعزز من صدقية الجهات في القطاع الخاص أو الحكومي باعتبار التوظيف أولوية وطنية.